مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (3) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (3) 2015

العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في ارتكاب الجريمة
دراسة ميدانية في سجون محافظة اللاذقية

الدكتور أيمن العشعوش*
أيمن توفيق حليوة**

(تاريخ الإيداع 12 / 1 / 2015. قُبِل للنشر في 25 / 5 / 2015)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في وقوع الجريمة من خلال دراسة ميدانية على عينة من المحكومين في سجون محافظة اللاذقية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، و تمّ تصميم استبانة وتوزيعها على (118) من المحكومين، وباستخدام الأساليب الإحصائية تمّ التوصل إلى النتائج الآتية:

1- إنّ العوامل الاجتماعية التي تؤثر في وقوع الجريمة مرتبة حسب درجة تأثيرها: تفكك العلاقات الأسرية، افتقاد دور الأب، فقدان الأمن النفسي داخل الأسرة، عدم التكيف مع الأسرة، القنوات الفضائية، ضعف الوازع الديني، الرفيق الفاسد في المدرسة أو الحي، العنف داخل الأسرة، وقت الفراغ، غياب القيم والمعايير الاجتماعية في الأسرة، المسكرات والمخدرات، الإخفاق في المدرسة، اضطراب العلاقة الوجدانية بين الوالدين والأبناء، الجهل بالتربية الصحيحة للأبناء، الاحتكاك بقيم ثقافية واجتماعية مختلفة.

2- إنّ العوامل الاقتصادية التي تؤثر في وقوع الجريمة مرتبة حسب درجة تأثيرها: عدم الحصول على الاحتياجات الأساسية، والتفاوت الطبقي في الإنفاق، غلاء المعيشة، والبطالة، وعجز ميزانية الأسرة، وانعدام سبل العيش المشروع، وفقر الأسرة، والمصروف المرتفع من دون مسؤولية، وزيادة أعباء الأسرة،و ضعف دخل الأسرة.

3- تنتشر الجريمة بين صفوف الشباب العزاب من ذوي التعليم المنخفض، والعاطلين عن العمل، والقاطنين في المدينة ضمن الأحياء العشوائية.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، المجرم، العوامل الاجتماعية، العوامل الاقتصادية.

* **أستاذ مساعد، قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**
** **طالب دراسات عليا (ماجستير)، قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (3) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (3) 2015

Social and economic factors affecting the commission of a crime A field study in Latakia province prisons

Dr. Ayman Achouch [*]
Ayman Tawfiq Helewa [**]

(Received 12 / 1 / 2015. Accepted 25 / 5 / 2015)

□ ABSTRACT □

The research aims to study the social and economic factors affecting the occurrence of crime through a field study on a sample of convicts in the prisons of the province of Latakia. Find adopted a descriptive analytical method, where the questionnaire was designed and distributed to (118) of the governed, and using statistical methods was reached following results:

1- The social factors that affect the occurrence of the crime in order of degree of impact: the disintegration of family relationships, lack of role of the father, the psychological insecurity within the family, not to adapt to the family, satellite channels, the weakness of religious faith, Comrade rotten in the school or neighborhood, violence inside family, leisure time, the absence of values and social norms in the family, alcohol and drugs, failure in school, emotional relationship between parents and children disorder, ignorance of the right to education for the children, friction different cultural and social values.

2- The economic factors that affect the affect of the crime in order of degree of impact: lack of access to basic needs, inequality in spending, the cost of living, unemployment, family budget deficit, lack of livelihood project, the family's poverty, high expense without responsibility, increase the family burden, weak household income.

3- crime among young singles with low education classes are spread, and the unemployed, and living in the city within the slums.

Keyword: crime, criminal, social factors, economic factors words.

[*]**Assistant Professor, Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics professor, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**]**Postgraduate Student , Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

لقد عرف المجتمع الإنساني الجريمة منذ القدم، وارتبطت بوجود الإنسان نفسه، و هناك من يصفها أنها طبيعية، موجودة أصلاً في طبيعة الحياة على الكون تسير مع الإنسان حتى أصبحت ظاهرة اجتماعية، إنسانية، وطبيعية، تنمو وتتطور معه. والجريمة كما هو معروف لها عواقب وخيمة تضر بالفرد والأسرة والمجتمع، خاصةً إذا لم يتم مواجهتها بالشكل المناسب، إذ إنه من الصعب جداً القضاء عليها بشكل نهائي بسبب ارتباطها بوجود الإنسان على الأرض، ولكن يمكن الحد من انتشارها والتخفيف من نسبة وقوعها في المجتمع، وذلك من خلال سد جميع الثغرات التي يتوقع الإنسان أن تكون منفذ لوقوع الجريمة.

ومن هذا المنطلق فإنه يجب، على الفرد بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة ،الوقاية من الجريمة والبعد عن كل ما يؤدي إلى وقوعها، كما يجب على مختلف وسائل الإعلام توعية وتحذير المجتمع من أخطار الجريمة والمساهمة في الحد من وقوعها وتكاثرها.

هناك الكثير من العوامل والأسباب تكمن وراء حدوث الجريمة بمختلف أشكالها وأنواعها، وقد تكون مشكلة البطالة إحدى الأسباب الرئيسية في ارتكاب الفرد للجريمة. ويؤكد ذلك البراك (2000) بقوله : "إنّ البطالة أحد أسباب الجريمة لأن الفرد العاطل عن العمل يود أن يعيش مثل كل الناس، ويريد أن يكتسب مادياً بأي حال من الأحوال، فإن لم يجد ما يكسبه ويعيش به فإنه قد ينحرف ويتجه إلى طريق الجريمة". كذلك يمكن أن يكون الوضع الاجتماعي في الأسرة والخلل في العلاقات التي تربطها بعضها ببعض أحد أسباب الجريمة، أما رفقة السوء فلها دور كبير في السلوك الانحرافي، ثم الإجرامي للفرد، فكلما زاد اتصال الفرد وزاد انتمائه للمنحرفين كلما زاد احتمال اتصاله بالمجرمين، وبذلك يسهل استخدامه في تنفيذ الأعمال الإجرامية[1] .

انطلاقاً من ذلك يحاول الباحث دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في محافظة اللاذقية من خلال دراسة ميدانية على عينة من المحكومين في سجون المحافظة.

مشكلة البحث:

يرتبط الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة بدرجة كبيرة في تكوين السلوك الإيجابي للفرد الذي يعد حجر الأساس في بناء كل مجتمع إنساني. وقد يأتي بعض السلوك متوافقاً ومنسجماً مع متطلبات الحياة الاجتماعية فيكون سلوكاً سوياً، وقد يأتي سلوكاً مخالفاً للقواعد الاجتماعية والأعراف والأنظمة فيكون سلوكاً اجتماعياً منحرفاً، وتعد الأسرة والعائلة من الوسائل الرئيسية للضبط الاجتماعي ولها أثر بالغ في سلوك أبنائها، وهناك علاقة بين الفقر والجريمة، لأن الفقر يعتبر سبب من أسباب الانحراف والجنوح نحو الجريمة، وكذلك للفراغ آثار اجتماعية سلبية على سلوك الفرد، كما أن هناك أثاراً اجتماعية سيئة للمدمنين على المسكرات والمخدرات، والتي لها دور كبير في السلوك الإجرامي وارتكاب الجريمة، لذلك تكمن مشكلة البحث في حصر الدوافع والأسباب الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بحدوث الجريمة، بما يسهم في وضع برامج الوقاية والعلاج للآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجريمة للحد من تأثيراتها، **وتتحدد المشكلة في التساؤل الآتي: ما العوامل الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء ظاهرة الجريمة في محافظة اللاذقية؟**

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

1- حيوية الموضوع الذي يتناوله وهو الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للجريمة، التي تشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني في المجتمع، لما تفرزه من آثار سلبية متنوعة، سواء على مستوى الفرد أم الأسرة أم المجتمع بما تؤدي إليه من عرقلة عملية التنمية الشاملة التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.

2- أصبحت الجريمة تهدد كيان المجتمع الإنساني بأسره، وتعبث بأمن أفراده وتقلق استقرار حياتهم.

3- إنّ جميع المجتمعات على اختلاف ثقافاتها، وتعدد مؤسساتها الاجتماعية أصبحت تعاني من آثار الجريمة بدرجات متفاوتة.

4- الجهود الكبيرة التي تبذلها السلطات المحلية في منع وقوع الجريمة، وفي مكافحتها.

كما يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في وقوع الجريمة من خلال دراسة ميدانية على عينة من المحكومين في سجون محافظة اللاذقية.

- فرضيات البحث:

1- تسهم العوامل الاجتماعية (العنف داخل الأسرة، تفكك العلاقات الأسرية، عدم التكيف في الأسرة، فقدان الأمن النفسي، الرفيق الفاسد في المدرسة، ضعف الوازع الديني، غياب القيم والمعايير الاجتماعية، وقت الفراغ، القنوات الفضائية، الإخفاق في المدرسة، المسكرات والمخدرات) في وقوع الجريمة.

2- تسهم العوامل الاقتصادية (غلاء المعيشة، ضعف دخل الأسرة، الفقر، زيادة عدد أفراد الأسرة، البطالة، التفاوت الطبقي في الإنفاق، انعدام سبل العيش المشروع) في وقوع الجريمة.

3- هناك علاقة بين الخصائص العمرية والتعليمية والمهنية، وخصائص المسكن، ووقوع الجريمة.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف معطيات الظاهرة وتحليل مكوناتها. ويشير هذا المصطلح إلى مجموعة من الفعاليات التي تشترك في كونها تهدف إلى وصف المواقف والظواهر ومن ثم تحليلها.

- مجتمع البحث والعينة:

يشمل مجتمع البحث جميع المحكومين في سجون محافظة اللاذقية، ولم يتسنَ للباحث الحصول على رقم دقيق لمجتمع الدراسة، فقام بزيارة ميدانية تمّ من خلالها الحصول على (118) استمارة اعتمدت في التحليل.

- أداة البحث:

لتحقيق أهداف البحث، وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، تمّ بناء أداة البحث، واشتملت هذه الأداة على:

أ- البيانات الشخصية (خاصة بالنزلاء): اشتملت البيانات الشخصية على المتغيرات الآتية: العمر، المستوى التعليمي، المهنة قبل دخول السجن، الدخل الشهري (قبل دخول السجن)، الحالة الاجتماعية، محل الإقامة، نوع الحي السكني قبل دخول السجن، وضع المسكن.

ب- العوامل الاجتماعية للجريمة: اشتمل هذا الجزء على مجموعة من الأسئلة بلغ عددها (16) سؤال تمثل عوامل اجتماعية يمكن أن تؤدي إلى الانحراف.

ج- العوامل الاقتصادية للجريمة: اشتمل هذا الجزء على مجموعة من الأسئلة بلغ عددها (10) أسئلة تمثل عوامل اقتصادية يمكن أن تؤدي إلى الانحراف.

وللإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية تمّ الاعتماد على مقياس (ليكرت) الخماسي، والمثقل بأرقام تصاعدية مناسبة لتقدير درجة الموافقة على العبارات الواردة في الاستبانة كما يأتي:

ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	قوية	قوية جداً
1	2	3	4	5

تمّ إخضاع هذه الاستبانة لاختبار الموثوقية من الناحية العلمية والإحصائية للتأكد من مدى صلاحيتها، و تمّ عرضها على مجموعة من الأكاديميين لأخذ ملاحظاتهم، وقد أجريت التعديلات اللازمة، كما تمّ اختبار الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، و بلغ معامل الثبات (0.813)، مما يدل على أنّ أداة الدراسة ذات ثبات جيد.

- الدراسات السابقة:

1- دراسة بثينة توفيق الرجب وآمال عبد الرحيم (2002) بعنوان: البطالة والسلوك المنحرف: دراسة اجتماعية ميدانية في سجون دمشق [2]. هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى علاقة البطالة بالسلوك المنحرف، والآثار التي تخلفها البطالة على الفرد من خلال سلوكيات مختلفة غير مشروعة، اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً. وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- توجد علاقة بين فترة البطالة للفرد المتعطل، وبين الانحراف إذ تؤكد البيانات أن 70.6% من الذكور كانوا متعطلين لفترة تزيد على ثلاثة أشهر متصلة، أما الإناث فارتفعت نسبتهن وبلغت 91% إذاً فترة البطالة طويلة الأجل تلعب دوراً سلبياً في انحراف أفراد العينة.

2- كانت البطالة سبباً في ارتكاب السلوك المنحرف لدى المبحوثين إذ تبين أن 87% من الذكور كانت البطالة سبباً في انحرافهم وبلغت لدى الإناث 73%.

3- البيئة الاجتماعية وما تتضمنه من تنشئة اجتماعية ومكان الإقامة، طبيعة المسكن، الوضع العائلي لها الدور ذاته السلبي في تشجيع الفرد على الانحراف.

4- طبيعة المسكن لعبت دوراً أيضاً في الانحراف إذ بلغت نسبة من يمتلكن منازل 36.4% للإناث و 22% للذكور أما الذين يسكنون المنازل المؤجرة فقد بلغت 25% لدى الذكور في حين ارتفعت لدى الإناث إلى 67%.

2- دراسة المالكي (2003) بعنوان: البطالة وعلاقتها بالجريمة في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية في المؤسسة الإصلاحية بالحائر بمدينة الرياض [3]. هدفت هذه الدراسة إلى كشف علاقة البطالة بالجريمة في المملكة العربية السعودية، واقتراح بعض الحلول المناسبة للحد من مشكلة الجريمة. استخدم الباحث في دراسته منهج المسح الكشفي، وكان من أهم نتائج الدراسة:

1- إنّ أغلب مجتمع الدراسة الذين يعانون من مشكلة البطالة وقاموا بأفعال إجرامية يبلغون من العمر (20 سنة إلى أقل من 30 سنة) وهي الفئة العمرية المهمة بالنسبة للأفراد لبناء مستقبلهم وخدمة مجتمعهم.

2- كشفت الدراسة أنّ غالبية مجتمع الدراسة وأسرهم يعانون من مستوى مادي ضعيف جداً وأن هناك فئات لا توجد لديها مصادر مادية ويعيشون عالة على الآخرين.

3- بيّنت الدراسة أنّ هناك ارتفاعا في نسبة العاطلين عن العمل، وأن الجرائم المختلفة التي تم ارتكابها من قبل مجتمع الدراسة كانت بسبب البطالة.

4- أظهرت الدراسة أن هناك علاقة بين الحالة المهنية للفرد ونوع الجريمة، وأنّ ضعف المستوى الاقتصادي للفرد بما لا يفي بالمتطلبات الأساسية أو الضرورية كان له الدور في ارتكاب الجريمة المالية.

5- كشفت الدراسة عن ارتفاع في العلاقة بين الحالة المهنية للفرد والجرائم المالية المختلفة، وأن الجريمة المالية المتمثلة في السرقات قد احتلت المرتبة الأولى من بين مختلف أنواع الجرائم.

3- دراسة الرزاق والوريكات (2008) بعنوان: أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات الجريمة في الأردن- منهج تحليل التكامل المشترك[4]. هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجريمة في الأردن خلال الفترة (1973- 2006). ويتركز محور هذه الدراسة على دور البطالة ومستوى الدخل القومي الحقيقي في الجريمة باستخدام منهج متجه تصحيح الخطأ (VECM). وتمّ الحصول على البيانات اللازمة من مديرية الأمن العام ودائرة الإحصاءات العامة ونشرات البنك المركزي. وقد استخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة التكامل للمتغيرات، وطريقة جوهانسن- يوليوس للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية بين المتغيرات. وأظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية أنّ المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى. ودلّت نتائج اختبار التكامل المشترك أنّ هناك علاقة توازنية بين المتغيرات على المدى الطويل. وبذلك فإنّ هناك علاقة سببية بين المتغيرات إلا أن الاتجاه غير محدد. وتشير نتائج نموذج تصحيح متجه الخطأ ودالة الاستجابة الفورية وتحليل التباين إلى وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والجريمة وأن اتجاه السببية من البطالة إلى الجريمة. وكذلك هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل الحقيقي والجريمة وأن الاتجاه من الدخل إلى الجريمة.

4- دراسة (Kim &Kim, 2008) بعنوان: تأثير العنف الأسري، ووضع الأسرة، وآلية الشريك في التربية على الجانحين الكوريين [5]. هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الأسرية المتعلقة بجنوح الأحداث، وتأثير العنف، والوضع الأسري، وشخصيات البالغين داخل الأسرة على سلوك الجانحين من الذكور الكوريين، وتمّ إجراء دراسة مقطعية باستخدام استبيان، واحتوت مادة الدراسة على عينة مقدارها (1943) من الذكور، منهم (1236) من الطلاب، و(707) من الأحداث، وباستخدام العينة العشوائية الجزئية، وبمقارنة الطلاب البالغين مع الجانحين البالغين تبين أنّ الجانحين البالغين ينظرون إلى أبائهم بأنهم غير فاعلين أسرياً فيما يعرف علمياً "بآلية الشريك"، وأنّ أدوارهم الأسرية ضعيفة، وأنّ معدلات عالية من العنف الأسري واقعة على عينة الجانحين. إضافة لذلك فإنّ الجانحين أكثر ميلاً لارتكاب أفعال جنحية معادية للمجتمع، كما أنّ لديهم معدلات عالية من الإحباط، والأمراض النفسية، ودرجة عالية من الجنوح مقارنة بالطلاب البالغين، وكان للشخصية المعادية للمجتمع، وجنس الجانح الأثر الأعلى، وغير المباشر على السلوك الجانح، كما أنّ جنس الجانح، والميول نحو السلوك المعادي، والعنف الأسري له التأثير الأعلى المباشر على سلوك الجانحين. ويتضح من نتائج الدراسة أيضاً أنّ الجانحين الكوريين البالغين يتعرضون لتجارب ذات معدلات أعلى من العلاقات الأسرية المتهورة، والعنف الأسري، والدور الضعيف لأحد الشريكين أو الأبوين أكثر من الذكور غير الجانحين.

5- دراسة (Savina, 2009) بعنوان: العوامل الشخصية ذات الصلة المؤدية إلى جنوح الأحداث، والسلوك الإجرامي[6]. هدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل الشخصية ذات الصلة المؤدية إلى جنوح الأحداث، والسلوك الإجرامي، ولإجراء البحث تمّ اختيار (617) حدثاً ينتمون للفئات العمرية من (14-18)، احتوت العينة التجريبية على

(217) من الذكور البالغين المدانين، والمودعين في مراكز إعادة التأهيل، بينما تكونت المجموعة الضابطة من (400) طالب من المدارس الثانوية، وتمّ تطبيق مقياس آيزنك للشخصية، والمخصص لتقييم الانطواء، والانفتاح، والعصابية بوصفها أداة لقياس السلوك النفسي لأغراض البحث، وكذلك استبيان جوتمان لقياس الفروق ذات الدلالة، وتبين للباحث بعد تحليل النتائج أنّ بعض العوامل الشخصية مثل العصابية، والانفتاح، والانطوائية تتعلق بأنواع السلوك الإجرامي، وجنوح الأحداث، ولكن تأثير هذه العوامل يختلف باختلاف الفئة العمرية، ونوعية الإجرام الذي يرتكبه كل حدث، وتظهر البيانات التجريبية علاقة وثيقة ما بين العصابية، وبين الانطوائية، والسلوك الإجرامي، وأن هناك علاقة طردية بين فرط النشاط، والسلوك المعادي للمجتمع، وأظهر النزلاء الذين ارتكبوا جرائم غير عنيفة كالسرقة مثلاً، معدلات منخفضة من الأمراض العصابية، والنفسية بالمقارنة مع النزلاء الذين ارتكبوا جرائم عنف كالاغتصاب، والقتل، والبلطجة.

6- دراسة عبد الله (2011) بعنوان: العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة: دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي. هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعودة إلى ارتكابها. معرفة أي العوامل أكثر فاعلية في ارتكاب الجريمة، وأنّ هذه العوامل تعتبر الواحدة مكملة إلى الثانية من الناحية الاجتماعية وبالنسبة للمجتمع بوجه خاص. اعتمد الباحث على المنهج المقارن، ومنهج المسح الاجتماعي، وشملت عينة الدراسة (60) ممن ارتكبوا الجرائم في مدينة الرمادي، وكان من أهم نتائج الدراسة:

1- إنّ نسبة الذكور من المرتكبين للجرائم هي (96.6%) من المجموع الكلي.

2- تبين أنّ الجريمة تظهر بنسبة أعلى بين صفوف الشباب، كما أنّ نسبة العزاب تفوق نسبة المبحوثين الآخرين.

3- إنّ نسبة المبحوثين المقيمين في الحضر هي النسبة العالية. كما أنّ أكثر المبحوثين هم من كان دخلهم يقل عن الحاجة. كذلك تبين أنّ نسبة العاطلين عن العمل قد شكلت نسبة كبيرة.

4- اتضح أنّ الجريمة تنتشر بين الأشخاص الذين يكون تعليمهم منخفضا.

النتائج والمناقشة:

تمّ الاعتماد على اختبار (t) لعينة واحدة One-Sample Test لمعرفة فيما إذا كان كل عامل من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تمّ تحديدها في الاستبانة يسهم في وقوع الجريمة أم لا، ولتحديد مستوى المساهمة أو التأثير تمّ تصنيف مقياس ليكرت الكلي إلى خمس حالات، وحساب طول كل منها وفق الآتي:

درجة المقياس = (درجة الاستجابة العليا – درجة الاستجابة الدنيا)/عدد فئات الاستجابة

درجة المقياس = (5 – 1) /5 =5/4= 0.8

وبناءً عليه تكون مجالات التصنيف وفق مقياس ليكرت على النحو الآتي:

المجال (مقياس ليكرت)	درجة التأثير
1 – 1.8	ضعيفة جداً
1.81 – 2.60	ضعيفة
2.61 – 3.40	متوسطة
3.41 – 4.20	قوية
4.21 – 5	قوية جداً

أولاً: العوامل الاجتماعية للجريمة:

لمعرفة فيما إذا كان كل عامل من العوامل الاجتماعية الآنفة الذكر يسهم في وقوع الجريمة تمت صياغة الفرضيتين الآتيتين:

$$H_0 : \bar{y} = \bar{y}_0 = 3$$
$$H_1 : \bar{y} > y_0 > 3$$

جدول: (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول العوامل الاجتماعية للجريمة

العوامل الاجتماعية للجريمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
					مؤشر الاختبار	احتمال الدلالة	الفروق
1. أعتقد أنّ العنف داخل الأسرة هو من يدفع للهروب إلى الشارع والانحراف.	3.961	1.037	79.32	26.15	10.118	.000	دالة
2. يبدو أنّ الاحتكاك بقيم ثقافية واجتماعية مختلفة يجعل الفرد عرضة للانحراف.	3.220	0.878	64	27.28	2.725	.007	دالة
3. أعتقد أنّ تفكك العلاقات الأسرية له دور في ارتكاب الجريمة.	4.169	0.603	83.39	14.47	21.051	.000	دالة
4. أعتقد أنّ عدم التكيف مع الأسرة والمجتمع سبباً من أسباب الانحراف وارتكاب الجريمة.	4.084	0.661	81.69	16.19	17.821	.000	دالة
5. أرى أنّ فقدان الأمن النفسي داخل الأسرة يدفع للبحث عنه خارجها، وبالتالي الوقوع في الانحراف.	4.084	0.698	81.69	17.11	16.859	.000	دالة
6. أعتقد أنّ افتقاد دور الأب يدفع إلى الارتباط بجماعة الأصدقاء المنحرفين.	4.135	0.805	82.71	19.47	15.323	.000	دالة
7. في ظني أنّ اضطراب العلاقة الوجدانية بين الوالدين والأبناء يؤدي إلى انحرافهم.	3.745	0.888	74.92	23.72	9.117	.000	دالة

8. أعتقد أنّ الرفيق الفاسد في المدرسة أو الحي قد يكون أحد المزالق المؤدية إلى الانحراف.	3.974	0.767	79.49	19.31	13.793	.000	دالة
9. أرى أنّ الجهل بالتربية الصحيحة للأبناء يقودهم لممارسات تؤدي لانحرافهم.	3.262	0.881	65.25	27.01	3.238	.002	دالة
10. أعتقد أنّ ضعف الوازع الديني يشكل أحد أسباب الانحراف.	4.033	0.772	80.68	19.16	14.534	.000	دالة
11. أعتقد أنّ غياب القيم والمعايير الاجتماعية في الأسرة تشكل سبباً أساسياً في الانحراف.	3.940	0.998	78.81	25.33	10.237	.000	دالة
12. في رأيي أنّ وقت الفراغ وكيفية قضاؤه من أخطر المزالق إلى الانحراف وارتكاب الجريمة.	3.966	1.293	79.32	32.62	8.111	.000	دالة
13. يبدو أنّ غياب دور المعلم المربي يساهم في الانحراف وارتكاب السلوك الجانح.	4.016	0.905	80.34	22.55	12.198	.000	دالة
14. أعتقد أنّ القنوات الفضائية تلعب دوراً هاماً في تدعيم السلوك المضاد للمجتمع.	4.042	0.820	80.85	20.30	13.798	.000	دالة
15. أعتقد أنّ الإخفاق في المدرسة من العوامل الرئيسية المرتبطة بظاهرة الجنوح والجريمة.	3.889	0.814	77.8	20.93	11.871	.000	دالة
16. أعتقد أنّ المسكرات والمخدرات لها دور في الانحراف وارتكاب السلوك الإجرامي.	3.898	0.744	77.97	19.09	13.114	.000	دالة

من خلال قراءة وتحليل بيانات الجدول رقم (1) نلاحظ الآتي:

1- لمعرفة فيما إذا كان العنف داخل الأسرة يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (3.966) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.966)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 10.118$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، لذلك نرفض فرضية العدم التي تقول أنّ متوسط الإجابات على هذا السؤال يساوي (3) ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أنّ متوسط الإجابات أكبر من (3)، وهذا يعني أنّ العنف داخل الأسرة يؤثر بشدة على سلوك الأفراد ويدفعهم إلى الهروب إلى الشارع والانحراف، وإنّ الأهمية النسبية له تبلغ (79.322%) من الإجابات.

2- لمعرفة فيما إذا كان الاحتكاك بقيم ثقافية واجتماعية مختلفة يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (3.220) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.22)، وتقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وتقابل حالة متوسطة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 2.725$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .007 < 0.05$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أنّ الاحتكاك بقيم ثقافية واجتماعية مختلفة يجعل الفرد عرضة للانحراف، وأنّ الأهمية النسبية له تبلغ (64%) من الإجابات.

3- لمعرفة فيما إذا كان تفكك العلاقات الأسرية يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (4.169) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (1.0595)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 21.051$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أنّ تفكك العلاقات الأسرية له دور في ارتكاب الجريمة، وإنّ الأهمية النسبية له تبلغ (83.39%) من الإجابات.

4- لمعرفة فيما إذا كان عدم التكيف مع الأسرة يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (4.084) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.9642)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 17.821$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أنّ عدم التكيف مع الأسرة والمجتمع سبباً من أسباب الانحراف وارتكاب الجريمة، وإنّ الأهمية النسبية له تبلغ (81.69%) من الإجابات.

5- لمعرفة فيما إذا كان فقدان الأمن النفسي داخل الأسرة يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (4.084) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (1.085)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 16.859$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، ولذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أنّ فقدان الأمن النفسي داخل الأسرة يدفع للبحث عنه خارجها، ثم الوقوع في الانحراف، وإنّ الأهمية النسبية له تبلغ (81.69%) من الإجابات.

6- لمعرفة فيما إذا كان افتقاد دور الأب يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (4.135) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (1.136)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)،

وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 15.323$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أنّ افتقاد دور الأب يدفع إلى الارتباط بجماعة الأصدقاء المنحرفين، وأنّ الأهمية النسبية له تبلغ (82.71%) من الإجابات.

7- لمعرفة فيما إذا كان اضطراب العلاقة الوجدانية بين الوالدين والأبناء يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (3.745) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.746)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 9.117$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، ولذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أنّ اضطراب العلاقة الوجدانية بين الوالدين والأبناء يؤدي إلى انحرافهم وارتكابهم الجريمة، وإنّ الأهمية النسبية له تبلغ (74.92%) من الإجابات.

8- لمعرفة فيما إذا كان الرفيق الفاسد في المدرسة أو الحي يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (3.974) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.975)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 13.793$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أنّ الرفيق الفاسد في المدرسة أو الحي قد يكون أحد المزالق المؤدية إلى الانحراف وارتكاب الجريمة، وإنّ الأهمية النسبية له تبلغ (79.49%) من الإجابات.

9- لمعرفة فيما إذا كان الجهل بالتربية الصحيحة للأبناء يمكن أن يساهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (3.262) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.263)، وتقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وتقابل حالة متوسطة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 3.238$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .002 < 0.05$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أنّ الجهل بالتربية الصحيحة للأبناء يقودهم لممارسات تؤدي إلى انحرافهم، وأنّ الأهمية النسبية له تبلغ (65.25%) من الإجابات.

10- لمعرفة فيما إذا كان ضعف الوازع الديني يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (4.033) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (1.034)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 14.534$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، لذلك نقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أنّ ضعف الوازع الديني يشكل أحد أسباب الانحراف، وأنّ الأهمية النسبية له تبلغ (80.68%) من الإجابات.

11- لمعرفة فيما إذا كان غياب القيم والمعايير الاجتماعية في الأسرة يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (3.940) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.941)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 10.237$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أنّ غياب القيم والمعايير الاجتماعية في الأسرة يشكل سبباً أساسياً في الانحراف، وأنّ الأهمية النسبية له تبلغ (78.81%) من الإجابات.

12- لمعرفة فيما إذا كان وقت الفراغ يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (3.966) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.966)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 8.111$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، لذلك نقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أنّ وقت الفراغ من أخطر المزالق إلى الانحراف وارتكاب الجريمة، وأنّ الأهمية النسبية له تبلغ (79.32%) من الإجابات.

13- لمعرفة فيما إذا كان غياب دور المعلم المربي يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (4.016) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (1.017)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 12.198$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، ولذلك نقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أنّ غياب دور المعلم المربي يسهم في الانحراف وأنّ الأهمية النسبية له تبلغ (80.34%) من الإجابات.

14- لمعرفة فيما إذا كانت القنوات الفضائية يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (4.042) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (1.042)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 13.798$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أنّ القنوات الفضائية تلعب دوراً مهما في تدعيم السلوك المضاد للمجتمع، وإنّ الأهمية النسبية له تبلغ (80.85%) من الإجابات.

15- لمعرفة فيما إذا كان الإخفاق في المدرسة يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (3.889) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.8898)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 11.871$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أنّ الإخفاق في المدرسة يعد من العوامل الرئيسة المرتبطة بظاهرة الجنوح والجريمة، وأنّ الأهمية النسبية له تبلغ (77.8%) من الإجابات.

16- لمعرفة فيما إذا كانت المسكرات والمخدرات يمكن أن تسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (3.898) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.898)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 13.114$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، من ثم نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أنّ المسكرات والمخدرات لها دور في ارتكاب الجريمة، وأنّ الأهمية النسبية له تبلغ (77.97%) من الإجابات.

ثانياً: العوامل الاقتصادية للجريمة:

لمعرفة فيما إذا كان كل عامل من العوامل الاقتصادية الآنفة الذكر يسهم في وقوع الجريمة تمت صياغة الفرضيتين الآتيتين:

$$H_0 : \bar{y} = \bar{y}_0 = 3$$

$$H_1 : \bar{y} > y_0 > 3$$

جدول: (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

ونتائج اختبار المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول العوامل الاقتصادية للجريمة

العوامل الاقتصادية للجريمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
					مؤشر الاختبار	احتمال الدلالة	الفروق
1. أعتقد أنّ غلاء المعيشة يعد مبرراً كافياً للانحراف وارتكاب الجريمة.	4.008	0.910	80.17	22.71	12.032	.000	دالة
2. أعتقد أنّ ضعف دخل الأسرة يمثل دافع رئيسياً لانحراف أبنائها.	3.669	0.952	73.39	25.95	7.637	.007	دالة
3. أعتقد أنّ فقر الأسرة هو من يجعل أبنائها فريسة سهلة للمنحرفين والمجرمين.	3.839	0.969	76.78	25.25	9.402	.000	دالة
4. من المؤكد أنّ زيادة عدد أفراد الأسرة مع قلة مواردها يؤدي لانحرافهم.	3.697	0.789	73.9	21.38	9.556	.000	دالة
5. غالباً ما تؤدي البطالة والركون لرب الأسرة لخروج الأبناء بحثاً عن المال بوسائل غير شرعية.	3.949	0.968	78.98	24.52	10.648	.000	دالة
6. أعتقد أنّ التفاوت الطبقي في الإنفاق يدفع بعض الأفراد للرغبة في امتلاك ما في يد الآخرين.	4.042	0.900	80.85	22.27	12.580	.000	دالة
7. أظن أنّ عدم حصول الفرد على احتياجاته الأساسية يولد لديه عادة الاستيلاء على حقه بالقوة أو الاحتيال.	4.118	0.775	82.37	18.83	15.672	.000	دالة
8. أظن أن المصرف المرتفع بدون مسؤولية يعد أحد عوامل الفساد وسوء الخلق.	3.703	1.119	74.07	30.23	6.826	.000	دالة

9. أظن أن عجز ميزانية الأسرة نتيجة تعدد الزوجات وكثرة الأبناء عامل أساسي في لجوء أبنائها للانحراف لسد العجز.	3.915	1.042	78.31	26.63	9.537	.002	دالة
10. في اعتقادي أنّ انعدام سبل العيش المشروع يؤدي للانحراف والجريمة.	3.898	1.157	77.97	29.69	8.430	.000	دالة

من خلال قراءة وتحليل بيانات الجدول رقم (2) نلاحظ ما يأتي:

1- لمعرفة فيما إذا كان غلاء المعيشة يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (4.008) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (1.008)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 12.032$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، لذلك نرفض فرضية العدم التي تقول إنّ متوسط الإجابات على هذا السؤال يساوي (3) ونقبل الفرضية البديلة التي تقول إنّ متوسط الإجابات أكبر من (3)، وهذا يعني أنّ غلاء المعيشة يعد مسوغاً كافياً للانحراف وارتكاب الجريمة، وأنّ الأهمية النسبية له تبلغ (80.17%) من الإجابات.

2- لمعرفة فيما إذا كان ضعف دخل الأسرة يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (3.669) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.669)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 7.637$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة أي أنّ ضعف دخل الأسرة يمثل دافعاً رئيساً لانحراف أبنائها، وإنّ الأهمية النسبية له بلغت (73.39%) من الإجابات.

3- لمعرفة فيما إذا كان فقر الأسرة يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (3.839) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.839)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 9.402$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة أي أنّ فقر الأسرة هو من يجعل أبنائها فريسة سهلة للمنحرفين، وأنّ الأهمية النسبية له بلغت (76.78%) من الإجابات.

4- لمعرفة فيما إذا كان زيادة عدد أفراد الأسرة يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (3.694) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.695)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 9.556$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، لذلك نقبل الفرضية البديلة أي أنّ زيادة عدد أفراد الأسرة مع قلة مواردها يؤدي إلى انحرافهم، وأنّ الأهمية النسبية له بلغت (73.9%) من الإجابات.

5- لمعرفة فيما إذا كانت البطالة يمكن أن تسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (3.949) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.949)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 10.648$)، كما أنّ احتمال الدلالة

$P = .000 < 0.05$ ، لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة أي أنّ بطالة رب الأسرة غالباً ما تؤدي لخروج الأبناء بحثاً عن المال بوسائل غير شرعية، وأنّ الأهمية النسبية له بلغت (78.98%) من الإجابات.

6- لمعرفة فيما إذا كان التفاوت الطبقي في الإنفاق يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (4.042) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (1.042)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 12.58$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة أي أنّ التفاوت الطبقي في الإنفاق يدفع بعض الأفراد إلى الرغبة في امتلاك ما بيد الآخرين، وأنّ الأهمية النسبية له بلغت (80.85%) من الإجابات.

7- لمعرفة فيما إذا كان عدم الحصول على الاحتياجات الأساسية يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (4.118) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (1.119)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 15.672$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة أي أنّ عدم حصول الفرد على احتياجاته الأساسية يولد لديه عادة الاستيلاء على حقه بالقوة أو الاحتيال، وأنّ الأهمية النسبية له بلغت (82.37%) من الإجابات.

8- لمعرفة فيما إذا كان المصروف المرتفع من دون مسؤولية يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (3.703) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.703)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 6.826$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة أي أنّ المصروف المرتفع من دون مسؤولية يعد أحد عوامل الفساد وسوء الخلق، وأنّ الأهمية النسبية له بلغت (74.07%) من الإجابات.

9- لمعرفة فيما إذا كان عجز ميزانية الأسرة يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (3.915) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.915)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 9.537$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، لذلك نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة أي أنّ عجز ميزانية الأسرة نتيجة تعدد الزوجات وكثرة الأبناء عامل أساسي في لجوء أبنائها للانحراف لسد العجز، وأنّ الأهمية النسبية له بلغت (78.31%) من الإجابات.

10- لمعرفة فيما إذا كان انعدام سبل العيش المشروع يمكن أن يسهم في وقوع الجريمة نلاحظ أنّ قيمة المتوسط الحسابي للسؤال (3.898) ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.898)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل حالة شديدة على مقياس ليكرت، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار (القيمة المحسوبة $t = 8.43$)، كما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، لذلك نقبل الفرضية البديلة أي أنّ انعدام سبل العيش المشروع يؤدي إلى الانحراف، وأنّ الأهمية النسبية له بلغت (77.97%) من الإجابات.

ثالثاً: أثر العوامل الشخصية في وقوع الجريمة:

لدراسة أثر المتغيرات الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة بـ (العمر، المستوى التعليمي، المهنة قبل دخول السجن، الدخل الشهري قبل دخول السجن، الحالة الاجتماعية، محل الإقامة الدائمة، نوع الحري السكني، وضع المسكن) قام الباحث بحساب التكرارات المطلقة والنسبية لكل متغير من المتغيرات، وتطبيق اختبار كولموجروف وسميرنوف لمعرفة فيما إذا كان توزع أفراد العينة على كل فئات كل متغير هو توزع منتظم أم لا وفق الآتي:

1- أثر متغير العمر في وقوع الجريمة (الخصائص العمرية):

جدول (3): توزع أفراد العينة حسب متغير العمر

الفئة	التكرار المطلق	التكرار النسبي%
أقل من 20 سنة	3	2.5
21-30 سنة	25	21.2
31-40 سنة	67	56.8
41-50 سنة	23	19.5
أكثر من 50 سنة	-	-
المجموع	118	100%

يبين الجدول رقم (3) أنّ الفئة العمرية (31-40) سنة جاءت بالمرتبة الأولى بين الفئات العمرية، وبنسبة (56.8%)، تليها الفئة العمرية (21-30) سنة، وبنسبة (21.2%). ولدراسة فيما إذا كان توزع أفراد العينة على الفئات العمرية منتظماً قام الباحث بتطبيق اختبار كولموجروف وسميرنوف (K-S) كما يبين الجدول الآتي:

جدول (4): نتائج اختبار كولموجروف- سميرنوف لتوزع أفراد العينة حسب متغير العمر

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		العمر
N		118
Normal Parameters[a,b]	Mean	2.9322
	Std. Deviation	.71287
Most Extreme Differences	Absolute	.301
	Positive	.267
	Negative	-.301-
Kolmogorov-Smirnov Z		3.265
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000

يبين الجدول رقم (4) أنّ احتمال الدلالة .000= (2-tailed) Sig. أصغر من 0.025 (الاختبار من طرفين)، لذلك فإنّ توزع أفراد العينة على الفئات العمرية غير منتظم، إذ تظهر بيانات الجدول رقم (3) أنّ معدل وقوع الجريمة يظهر بنسبة أعلى بين صفوف الشباب، وتحديداً في الفئتين العمريتين (21-30) و(31-40).

2- أثر المستوى التعليمي في وقوع الجريمة (الخصائص التعليمية):

جدول (5): توزع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

الفئة	التكرار المطلق	التكرار النسبي%
أمي	9	7.6
تقرأ وتكتب (ملم)	43	36.4
ابتدائي	61	51.7
إعدادي	5	4.2
ثانوية	-	-
جامعي	-	-
فوق الجامعي	-	-
المجموع	118	100%

يبين الجدول رقم (5) أنّ المستوى التعليمي (ابتدائي) جاء بالمرتبة الأولى بين فئات المستوى التعليمي، وبنسبة (51.7%)، يليه المستوى التعليمي (يقرأ ويكتب- ملم)، وبنسبة (36.4%). بينما خلت الفئات التعليمية (ثانوية، جامعي، فوق الجامعي) من أي تكرار. ولدراسة فيما إذا كان توزع أفراد العينة على فئات المستوى التعليمي منتظماً قام الباحث بتطبيق اختبار كولموجروف وسميرنوف (K-S) كما يبين الجدول الآتي:

جدول (6): نتائج اختبار كولموجروف- سميرنوف لتوزع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		المستوى التعليمي
N		118
Normal Parameters[a,b]	Mean	2.5254
	Std. Deviation	.70057
Most Extreme Differences	Absolute	.310
	Positive	.214
	Negative	-.310-
Kolmogorov-Smirnov Z		3.370
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000

يبين الجدول رقم (6) أنّ احتمال الدلالة .000= (2-tailed) .Sig أصغر من 0.025 (الاختبار من طرفين)، وبالتالي فإنّ توزع أفراد العينة على فئات المستوى التعليمي غير منتظم، و تظهر بيانات الجدول رقم (5) أنّ معدل وقوع الجريمة يظهر بنسبة أعلى بين الفئات التعليمية المتدنية.

3- أثر المهنة قبل دخول السجن في وقوع الجريمة (الخصائص المهنية):

جدول (7): توزع أفراد العينة حسب متغير المهنة قبل دخول السجن

الفئة	التكرار المطلق	التكرار النسبي%
لا يوجد عمل	67	56.8
طالب	-	-
موظف حكومي	-	-
موظف قطاع خاص	-	-
أعمال حرة	51	43.2
المجموع	118	100%

يبين الجدول رقم (7) أنّ عدم وجود عمل جاء بالمرتبة الأولى بين فئات المهنة قبل دخول السجن، وبنسبة (56.8%)، يليه فئة الأعمال الحرة، وبنسبة (43.2%). بينما خلت الفئات المهنية (طالب موظف حكومي وموظف قطاع خاص) من أي تكرار. ولدراسة فيما إذا كان توزع أفراد العينة على الفئات المهنية منتظماً قام الباحث بتطبيق اختبار كولموجروف وسميرنوف (K-S) كما يبين الجدول الآتي:

جدول (8): نتائج اختبار كولموجروف- سميرنوف لتوزع أفراد العينة حسب متغير المهنة

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		المهنية قبل دخولك السجن
N		118
Normal Parameters[a,b]	Mean	2.2966
	Std. Deviation	1.49248
Most Extreme Differences	Absolute	.375
	Positive	.375
	Negative	-.305-
Kolmogorov-Smirnov Z		4.077
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000

يبين الجدول رقم (8) أنّ احتمال الدلالة .Sig (2-tailed) =.000 أصغر من 0.025 (الاختبار من طرفين)، لذلك فإنّ توزع أفراد العينة على فئات المهنة غير منتظم، و تظهر بيانات الجدول رقم (7) أنّ معدل وقوع الجريمة يرتبط بعدم وجود عمل (البطالة) بالدرجة الأولى، وبالعمل الحر.

4- أثر الدخل الشهري قبل دخول السجن في وقوع الجريمة (الخصائص المهنية):

جدول (9): توزع أفراد العينة حسب متغير الدخل الشهري قبل دخول السجن

الفئة	التكرار المطلق	التكرار النسبي%
لا يوجد دخل	67	56.8
أقل من 15000	40	33.9
من 15000 إلى أقل من 25000	11	9.3
أكثر من 25000	-	-
المجموع	118	100%

يبين الجدول رقم (9) أنّ عدم وجود دخل جاء بالمرتبة الأولى بين فئات الدخل الشهري قبل دخول السجن، وبنسبة (56.8%)، يليه فئة الدخل الشهري أقل من 15000، وبنسبة (33.9%). بينما خلت فئة الدخل الشهري (أكثر من 25000 ل. س) من أي تكرار. ولدراسة فيما إذا كان توزع أفراد العينة على فئات الدخل الشهري منتظماً قام الباحث بتطبيق اختبار كولموجروف وسميرنوف (K-S) كما يبين الجدول الآتي:

جدول (10): نتائج اختبار كولموجروف- سميرنوف لتوزع أفراد العينة حسب متغير الدخل الشهري

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		الدخل الشهري
N		118
Normal Parameters[a,b]	Mean	1.5254
	Std. Deviation	.66296
Most Extreme Differences	Absolute	.354
	Positive	.354
	Negative	-.214-
Kolmogorov-Smirnov Z		3.843
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000

يبين الجدول رقم (10) أنّ احتمال الدلالة .Sig (2-tailed) =.000 أصغر من 0.025 (الاختبار من طرفين)، لذا فإنّ توزع أفراد العينة على فئات الدخل الشهري غير منتظم، و تظهر بيانات الجدول رقم (9) أنّ معدل وقوع الجريمة يرتبط بعدم وجود دخل، وبفئات الدخل المتدنية (دون 15000 ل. س).

5- أثر الحالة الاجتماعية في وقوع الجريمة (الخصائص الاجتماعية):

جدول (11): توزع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية

الفئة	التكرار المطلق	التكرار النسبي%
عازب	51	43.2
متزوج	37	31.4
مطلق	17	14.4
أرمل	13	11.0
المجموع	118	100%

يبين الجدول رقم (11) أنّ فئة العازبين جاءت بالمرتبة الأولى بين فئات الحالة الاجتماعية، وبنسبة (43.2%)، يليها فئة المتزوجين، وبنسبة (31.4%)، يليها فئة المطلقين، وبنسبة (14.4%)، وأخيراً فئة الأرامل،

وبنسبة (11%). ولدراسة فيما إذا كان توزع أفراد العينة على فئات الحالة الاجتماعية منتظماً قام الباحث بتطبيق اختبار كولموجروف وسميرنوف (K–S) كما يبين الجدول الآتي:

جدول (12): نتائج اختبار كولموجروف– سميرنوف لتوزع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		الحالة الاجتماعية
N		118
Normal Parameters[a,b]	Mean	1.9322
	Std. Deviation	1.01045
Most Extreme Differences	Absolute	.254
	Positive	.254
	Negative	-.178-
Kolmogorov-Smirnov Z		2.760
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000

يبين الجدول رقم (12) أنّ احتمال الدلالة .000= (2–tailed) .Sig أصغر من 0.025 (الاختبار من طرفين)، لذا فإنّ توزع أفراد العينة على فئات المهنة غير منتظم، و تظهر بيانات الجدول رقم (11) أنّ معدل وقوع الجريمة ينتشر بين العازبين بالدرجة الأولى، والمتزوجين بالدرجة الثانية.

6– أثر محل الإقامة في وقوع الجريمة (خصائص المسكن):

جدول (13): توزع أفراد العينة حسب متغير محل الإقامة الدائمة

مكان الإقامة	التكرار المطلق	التكرار النسبي%
مدينة	83	70.3
ريف	35	29.7
المجموع	118	100%

يبين الجدول رقم (13) أنّ أفراد العينة ممن يسكنون في المدينة جاءت بالمرتبة الأولى، وبنسبة (70.3%)، يليها سكان الريف، وبنسبة (29.7%)، ولدراسة فيما إذا كان توزع أفراد العينة على فئتي مكان المسكن منتظماً قام الباحث بتطبيق اختبار كولموجروف وسميرنوف (K–S) كما يبين الجدول الآتي:

جدول (14): نتائج اختبار كولموجروف– سميرنوف لتوزع أفراد العينة حسب متغير مكان الإقامة

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		محل الاقامة
N		118
Normal Parameters[a,b]	Mean	1.2966
	Std. Deviation	.45871
Most Extreme Differences	Absolute	.444
	Positive	.444
	Negative	-.259-
Kolmogorov-Smirnov Z		4.828
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000

يبين الجدول رقم (14) أنّ احتمال الدلالة Sig. (2-tailed) =.000 أصغر من 0.025 (الاختبار من طرفين) فإنّ توزع أفراد العينة على فئتي مكان المسكن غير منتظم، و تظهر بيانات الجدول رقم (13) أنّ معدل وقوع الجريمة ينتشر بين سكان المدينة بالمقارنة مع سكان الريف.

7- أثر نوع الحي السكني في وقوع الجريمة (خصائص المسكن):

جدول (15): توزع أفراد العينة حسب متغير نوع الحي السكني

الفئة	التكرار المطلق	التكرار النسبي%
حي شقق	11	9.3
حي مسكن شعبية	26	22.0
حي مباني عشوائية	57	48.3
حي زراعي	24	20.3
المجموع	118	100%

يبين الجدول رقم (15) أنّ أفراد العينة ممن يسكنون في مباني شعبية جاء بالمرتبة الأولى بين فئات نوع الحي السكني، وبنسبة (48.3%)، يليها فئة حي المساكن الشعبية، وبنسبة (22%)، يليها فئة الحي الزراعي، وبنسبة (20.3%)، وأخيراً فئة حي الشقق، وبنسبة (9.3%). ولدراسة فيما إذا كان توزع أفراد العينة على فئات نوع الحي السكني منتظماً قام الباحث بتطبيق اختبار كولموجروف وسميرنوف (K-S) كما يبين الجدول الآتي:

جدول (16): نتائج اختبار كولموجروف- سميرنوف لتوزع أفراد العينة حسب متغير نوع الحي السكني

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		نوع الحي السكني
N		118
Normal Parameters[a,b]	Mean	2.8305
	Std. Deviation	.88003
Most Extreme Differences	Absolute	.280
	Positive	.203
	Negative	-.280-
Kolmogorov-Smirnov Z		3.039
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000

يبين الجدول رقم (16) أنّ احتمال الدلالة Sig. (2-tailed) =.000 أصغر من 0.025 (الاختبار من طرفين)، ومن ثم فإنّ توزع أفراد العينة على فئات نوع الحي السكني غير منتظم، و تظهر بيانات الجدول رقم (15) أنّ معدل وقوع الجريمة ينتشر في حي المباني العشوائية، والمساكن الشعبية.

8- أثر وضع المسكن في وقوع الجريمة (خصائص المسكن):

جدول (17): توزع أفراد العينة حسب متغير وضع المسكن

وضع المسكن	التكرار المطلق	التكرار النسبي%
ملك	35	29.7
مستأجر	83	70.3
المجموع	118	100%

يبين الجدول رقم (17) أنّ أفراد العينة ممن لا يملكون مسكنا جاءت بالمرتبة الأولى، وبنسبة (70.3%)، يليها من يملكون مسكنا، وبنسبة (29.7%)، ولدراسة فيما إذا كان توزع أفراد العينة على فئتي وضع المسكن منتظماً قام الباحث بتطبيق اختبار كولموجروف وسميرنوف (K-S)، إذ يبين الجدول رقم (18) أنّ احتمال الدلالة Sig. =.000 (2-tailed) أصغر من 0.025 (الاختبار من طرفين)، ثم إنّ توزع أفراد العينة على فئتي وضع المسكن غير منتظم، و تظهر بيانات الجدول رقم (17) أنّ معدل وقوع الجريمة ينتشر بين الذين لديهم مسكن مستأجر.

جدول (18): نتائج اختبار كولموجروف- سميرنوف لتوزع أفراد العينة حسب متغير وضع المسكن

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		وضع المسكن
N		118
Normal Parameters[a,b]	Mean	1.7034
	Std. Deviation	.45871
Most Extreme Differences	Absolute	.444
	Positive	.259
	Negative	-.444-
Kolmogorov-Smirnov Z		4.828
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

1- تبين أنّ هناك مجموعة من الدوافع والأسباب الاجتماعية التي تشكل عاملاً مهماً في وقوع الجريمة، وتتمثل هذه العوامل حسب أهميتها النسبية بالآتي:

- تفكك العلاقات الأسرية، وبلغت أهميته النسبية (83.39%).
- افتقاد دور الأب، وبلغت أهميته النسبية (82.71%).
- فقدان الأمن النفسي داخل الأسرة، وبلغت أهميته النسبية (81.69%).
- عدم التكيف مع الأسرة، وبلغت أهميته النسبية (81.69%).
- القنوات الفضائية، وبلغت أهميته النسبية (80.85%).
- ضعف الوازع الديني، وبلغت أهميته النسبية (80.68%).
- غياب دور المعلم المربي، وبلغت أهميته النسبية (80.34%).
- الرفيق الفاسد في المدرسة أو الحي، وبلغت أهميته النسبية (79.49%).

- العنف داخل الأسرة، وبلغت أهميته النسبية (79.32%).
- وقت الفراغ، وبلغت أهميته النسبية (79.32%).
- غياب القيم والمعايير الاجتماعية في الأسرة، وبلغت أهميته النسبية (78.81%).
- المسكرات والمخدرات، وبلغت أهميته النسبية (77.97%).
- الإخفاق في المدرسة، وبلغت أهميته النسبية (77.8%).
- اضطراب العلاقة الوجدانية بين الوالدين والأبناء، وبلغت أهميته النسبية (74.92%).
- الجهل بالتربية الصحيحة للأبناء، وبلغت أهميته النسبية (65.25%).
- الاحتكاك بقيم ثقافية واجتماعية مختلفة، وبلغت أهميته النسبية (64%).

2- تبين أنّ هناك مجموعة من الدوافع والأسباب الاقتصادية التي تشكل عاملاً مهماً في وقوع الجريمة، وتتمثل هذه العوامل بالآتي:

- عدم الحصول على الاحتياجات الأساسية، وبلغت أهميته النسبية (82.37%).
- التفاوت الطبقي في الإنفاق، وبلغت أهميته النسبية (80.85%).
- غلاء المعيشة، وبلغت أهميته النسبية (80.17%).
- البطالة، وبلغت أهميته النسبية (78.98%).
- عجز ميزانية الأسرة، وبلغت أهميته النسبية (78.31%).
- انعدام سبل العيش المشروع، وبلغت أهميته النسبية (77.97%).
- فقر الأسرة، وبلغت أهميته النسبية (76.78%).
- المصروف المرتفع من دون مسؤولية، وبلغت أهميته النسبية (74.07%).
- زيادة أعباء الأسرة، وبلغت أهميته النسبية (73.9%).
- ضعف دخل الأسرة، وبلغت أهميته النسبية (73.39%).

3- تظهر الجريمة بنسبة أعلى بين صفوف الشباب، إذ بلغت (80.5%) من المبحوثين ممن يقع في الفئات العمرية (18-40) سنة، مقابل (19.5%) للفئة العمرية (41-50) سنة، بينما خلت الفئة العمرية أكثر من 50 سنة من أي تكرار.

4- تنتشر الجريمة بين الأشخاص الذين يكون تعليمهم منخفضا، إذ تركزت بين الفئات التعليمية (أمي، ملم، ابتدائية، إعدادية، ثانوية)، بينما خلت الفئات التعليمية الأخرى من أي تكرار.

5- تنتشر الجريمة بين الأشخاص العاطلين عن العمل، الذين يعملون أعمالا حرة، إذ بلغت نسبة المبحوثين العاطلين عن العمل (56.8%)، وشكلت نسبة المبحوثين الذين يعملون أعمالا حرة (43.2%).

6- تبين أنّ الجريمة تنتشر بين الأشخاص العاطلين عن العمل، والأشخاص الذين لديهم دخول منخفضة، إذ بلغت نسبة المبحوثين العاطلين عن العمل (56.8%)، ونسبة المبحوثين الذين لديهم دخول منخفضة (33.9%).

7- تبين أنّ الجريمة تنتشر بين العزاب بالمقارنة مع فئات الحالة الاجتماعية الأخرى، إذ بلغت نسبة المبحوثين العزاب (43.2%)، تليها فئة المتزوجين بنسبة (31.4%)، تليها فئة المطلقين بنسبة (14.4%)، تليها فئة الأرامل بنسبة (11%).

8- تبين أنّ الجريمة تنتشر في المدينة أكثر من الريف، و بلغت نسبة المبحوثين المقيمين في المدينة (70.3%)، مقابل (29.7%) ممن يسكنون في الريف.

9- تبين أنّ الجريمة تنتشر في المباني العشوائية، والمساكن الشعبية أكثر من انتشارها في الأحياء المنظمة، و بلغت نسبة المبحوثين المقيمين في الأحياء العشوائية (48.3%)، مقابل (22%) في المساكن الشعبية.

10- تبين أنّ الجريمة تنتشر بين صفوف الأشخاص الذين لا يملكون منزل للسكن، و بلغت نسبة المبحوثين الذين يستأجرون مسكنا (70.3%)، مقابل (29.7%) ممن يملكون سكنا.

ب- التوصيات:

1- تعميق دور الأسرة وبنائها في المجتمع من خلال إبراز دورها في عملية التنشئة الاجتماعية، والتوجيه من خلال المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والوسائل الاعلامية بأنّ تكون معاملة الآباء والأمهات لأولادهم معتدلة، فلا يجب أن تتسم بالقسوة الشديدة، ولا أن تتسم بالحنان أو التساهل الزائد، و أن لا تتسم بعدم الاكتراث، لأن كل ذلك قد يؤدي إلى نتائج سلبية في سلوكهم وتصرفاتهم.

2- على الأسرة توجيه سلوك الأبناء نحو التخلص من الميول الإجرامية والتصرفات العدوانية والتي تنعكس على سلوكهم في الحياة، وذلك من خلال حرص الأسرة على ترسيخ القيم الدينية والأخلاقية، ومعايشة الابن لمشكلاته وحاجاته المتكررة، للعمل على حلها أو إشباع حاجاته بالأسلوب السليم الذي يتناسب مع مرحلته العمرية.

3- توفير فرص لشغل أوقات الفراغ للأبناء، بما يسمح بإفراغ طاقاتهم وتوظيفها ايجابياً.

4- تفعيل دور المراكز الثقافية داخل الأحياء والمناطق السكنية، وتكثيف دورات محو الأمية على أن تتضمن برامجها أساليب مختلفة لتوعية الآباء والأمهات بالأساليب المختلفة بالتنشئة الاجتماعية الصحيحة.

5- العمل على تنظيم الأحياء السكنية العشوائية والشعبية التي قد تشكل في معظم الأحيان مأوى للمنحرفين ومرتكبي الجرائم.

6- العمل على بناء الشباب بناءً سليماً، وذلك من خلال الاهتمام بهم من كل النواحي سواء العلمية أم الدينية أم الاجتماعية أو الصحية، حتى لا يصبحوا نقمة على المجتمع فيمكن استقطابهم لأغراض غير سوية.

7- توفير فرص عمل للشباب، لأنّ العمل يوفر للشباب مصدراً للعيش ويمنحهم مكانة اجتماعية تجعلهم أكثر استشعاراً بمسؤولياتهم الوظيفية والاجتماعية فيبتعدوا بأنفسهم عن ارتكاب الجريمة خوفاً من فقدان وظائفهم وسمعتهم.

8- العمل عل رفع الدخل ليتماشى مع الظروف الاقتصادية، لأنّ الدخل الشهري المنخفض لا يساعد الفرد على تلبية احتياجاته المتنوعة، ويحرمه من مجاراة أقرانه، فيلجأ إلى ارتكاب الجريمة لإشباع رغباته المكبوتة.

المراجع:

1- البكر، محمد عبد الله، *أثر البطالة على البناء الاجتماعي*، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 32، العدد 2، 2004، 21.

2- الرجب، توفيق بثينة، آمال عبد الرحيم، *البطالة والسلوك المنحرف: دراسة اجتماعية ميدانية في سجون دمشق*، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 74، 2002.

3- المالكي، عبد الرزاق دخيل الله بن حزام، *البطالة وعلاقتها بالجريمة في المملكة العربية السعودية* ، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003.

4- الرزاق، بشير أحمد فرج العبد، الوريكات، عايد، *أثر المتغيرات الاقتصادية على الجريمة في الأردن: منهج تحليل التكامل المشترك*، جامعة مؤته، عمان، الأردن، 2008.

5- Kim, Hyun-Sil & Kim, Hun-Soo., *The impact of family violence, family functioning, and parental partner dynamics on Korean Juvenile delinquency*. Child Psychiatry Human Development. 39, 2008.

6- Savina, N. N. *Endogenous factors of juvenile delinquency and the perspectives of its prognosing*. International Journal of Academic Research. Nov. 1(2), 2009.

7- عبد الله، نوري سعدون، *العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة: دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي* ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، 132-160.